A36-WP/305
AD/22
22/09/07

الجمعية العمومية ــ الدورة السادسة والثلاثون

اللجنة الادارية

تقرير الفريق العامل المعني بالميزانية عن البندين ٤٩ و٨ من جدول الأعمال

(مقدم من رئيس الفريق العامل المعني بالميزانية)

١- أنشأت اللجنة الادارية في جلستها الأولى في ٢٠٠٧/٩/٢٠ الفريق العامل المعني بالميزانية للنظر في البندين ٨ و٤٩ من جدول الأعمال، وفقا لصلاحيات هذا الفريق الواردة في المرفق (ب) بالوثيقة A36-WP/78, AD/16.

٢- عينت اللجنة الادارية الأعضاء التاليين كأعضاء في مجموعة العمل:

أستراليا	باكستان
الصين	جمهورية كوريا
فرنسا	الاتحاد الروسي
ألمانيا	المملكة العربية السعودية
اليابان	المملكة المتحدة
نيجيريا	الولايات المتحدة

٣- انتخب الفريق في جلسته الأولى ممثل أستراليا رئيسا لها.

٤- عقد الفريق جلستين، الأولى يوم الجمعة ٢٠٠٧/٩/٢١، والثانية يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/٩/٢٥.

٥- قدم خدمات الأمانة السيد ر. بار رئيس فرع الشؤون المالية، والسيد ك. ريتانو، رئيس قسم الخدمات المالية، والسيدة ل. ليم، مسؤولة الميزانية.

٦- تقدم مجموعة العمل تقريرها المرفق بهذه الورقة إلى اللجنة الإدارية لاستعراضه وإقراره.

– – – – – – – – – –

(٥ صفحات)

البند ٤٩: ميزانيات السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠

٤٩-١ كلف الفريق العامل المعني بالميزانية باستعراض مشروع الميزانية للسنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و٢٠١٠ وفقا لصلاحياتها، وتقديم توصياتها إلى اللجنة الإدارية.

٤٩-٢ انتخب الفريق العامل المعني بالميزانية السيد س. كليك (استراليا) رئيسا لها.

٤٩-٣ قدمت الأمانة العامة عرضا بشأن الورقة A36-WP/23 AD/1 التي ركزت فيها على عملية إعداد الميزانية ومنهجيتها وشكلها ومحتواها. وطلب الرئيس من الفريق الإدلاء بأي تعليقات على الأخص بشأن الشكل والمنهجية، لأن هذا أول اقتراح ميزانية من الايكاو في شكل قائم على النتائج.

٤٩-٤ في غياب أي تعليقات، شرع الفريق في استعراض مسألة حماية ميزانية الايكاو من التقلبات السلبية للعملات.

٤٩-٥ كانت الوثائق المرجعية التي قدمت إلى الفريق ورقة المناقشة A36-DP-AD/2 بعنوان "حماية القوة الشرائية لميزانية الايكاو" التي قدمتها الأمانة. وتتضمن هذه الورقة عرضا عاما للطرائق الأكثر شيوعا لحماية القوة الشرائية للميزانية، وورقات أعدتها الايكاو مؤخرا حول هذا الموضوع. وهي تتضمن موجزا للدروس التي خرجت بها وكالات الأمم المتحدة التي نفذت واحدة من هذه الطرائق، ألا وهي نظام الاشتراكات المزدوجة (تحديد الاشتراكات بعملتين)، وتخلص الى مجموعة من التوصيات بالنسبة للحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة حول أفضل السبل لحماية القوة الشرائية لميزانية الايكاو.

٤٩-٦ طلب رئيس الفريق تعليقات من الأعضاء، وأخذت عدة وفود الكلمة.

٤٩-٧ أشار أحد الوفود إلى تحفظات سابقة أعرب عنها في المجلس بالنسبة لتوافق الآراء حول مجموعة التوصيات المقدمة من المجلس في الورقة A36-WP/23-AD/1، وذلك بسبب الانتقال المقترح إلى ميزانية بالدولار الكندي وتحديد أنصبة الاشتراكات على أساسها بنفس العملة. وأعرب الوفد عن تحفظاته تجاه مدى الفاعلية الكاملة لهذا النهج في الوقاية من تقلبات أسعار الصرف في ميزانية قوّمت تقديرات النفقات فيها بنسبة ٦٥ في المائة بالدولار الكندي و٢٥ في المائة بالدولار الأمريكي و١٠ في المائة بعملات أخرى. وبينما أكد الوفد تأييده لجميع العناصر الأخرى في مجموعة التوصيات المتفق عليها المقدمة من المجلس، فقد اختتم كلمته بتقديم اقتراح مفاده تحديد أنصبة الاشتراكات بنسبة ٦٥ في المائة بالدولار الكندي و٣٥ في المائة بالدولار الأمريكي، واقترح أيضا نصا محددا لإضافته إلى مشروع القرار كما يلي:

> *على المجلس أن يستعرض اسلوب تحديد الاشتراكات على الدول المتعاقدة، بما يتماشى مع المادة ٦-٦ من النظام الداخلي، من أجل تحديد ما اذا كان ينبغي للأمين العام أن يطلب بصورة منتظمة الاشتراكات بأكثر من عملة واحدة ابتداء من سنة ٢٠٠٨، في ضوء الحاجة إلى احتواء مخاطر تقلبات سعر الصرف بفاعلية وأيضا لتفادي فرض أعباء إدارية كبيرة على الدول المتعاقدة أو الأمانة العامة.*

٤٩-٨ أعربت عدة وفود عن تأييدها، من حيث المبدأ، للنهج المزدوج في تحديد الاشتراكات، بالرغم من اثارة بعض الشواغل حول توقيت الاقتراح، ولا سيما التأثير الضار المحتمل على التصميم الحالي للنظام المالي الجديد المنتظر بدء تنفيذه من أول يناير ٢٠٠٨.

٤٩-٩ لاحظ الرئيس ما يلي في تلخيصه لمداولات الفريق حول هذا البند من جدول الأعمال:

أ) تأييد من حيث المبدأ مفهوم تحديد الاشتراكات بعملتين هما الدولار الأمريكي والدولار الكندي لميزانية تبلغ ٢٤٥,٥ مليون دولار كندي.

ب) تأييد النص المقترح من الوفد المشار اليه في الفقرة ٤٩-٧.

ج) الحاجة إلى استعراض وضع التدفق النقدي في نهاية دورة الميزانية الحالية.

د) الحاجة إلى حل مشكلة المتأخرات.

٤٩-١٠ بدأت المجموعة عملية استعراض البند ٨ وفتح الرئيس الباب لطرح التعليقات.

٤٩-١١ أعرب وفدان عن بعض الشواغل بالنسبة للتخفيضات المقترحة في الوظائف في مجال الترجمة التحريرية، وشددا على أن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تحد من قدرة المنظمة على اصدار الوثائق بجميع اللغات، وهذا في رأيهما لا يتمشى مع أحكام الأمم المتحدة الأخيرة بشأن موضوع اللغات، بل ويقوّض أيضا فاعلية المنظمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

٤٩-١٢ أضاف أحد الوفود أن اصطلاح "النتائج" – في لغته – يمكن أن يشير إلى نتيجة ايجابية أو سلبية، وطلب توضيح هذا الاصطلاح باعتبار أنه يعني النواتج في النسخة النهائية من الميزانية عند اصدارها بكل اللغات.

٤٩-١٣ أثيرت أسئلة حول عدد الموظفين المتوقع الغاء وظائفهم، وحول الاعتماد المخصص لتغطية تكاليف التسريح المبكر للموظفين، وحول تقديرات المبالغ المرحلة لسنة ٢٠٠٧. وردت الأمانة على الأسئلة المتعلقة بحالات انهاء الخدمة وأفادت أنها ستقدم إلى اللجنة الادارية معلومات محدثة عن المبالغ المرحلة.

٤٩-١٤ أعربت وفود عديدة عن قلقها لأن اعادة فتح باب المناقشة حول البنود المدرجة في اقتراح الميزانية سيلحق الضرر بتوافق الآراء الذي توصل اليه المجلس بعد شهور كثيرة من المداولات بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وأخذ الرئيس علما بالشواغل التي طرحت في الفريق، وأعاد إلى الذاكرة أن المجلس كانت لديه موارد مالية اضافية يمكن أن يلجأ اليها وأن الجمعية العمومية يمكنها أن تطلب من المجلس رصد مجالات القلق هذه عن كثب.

٤٩-١٥ أوضح أمين الفريق أن حل هذه القضية يتطلب اعتماد بندين منفصلين في جدول أعمال اللجنة. وسوف تقترح الأمانة العامة مستقبلا دمج بندي جدول الأعمال ٨ و٤٩ في بند واحد.

٤٩-١٦ توصل الفريق العامل المعني بالميزانية إلى توافق في الآراء وأوصت اللجنة الادارية باعتماد الميزانية المقترحة بغية تقديمها إلى الجمعية العمومية مع اضافة النص التالي في الجزء (ج) من القرار ١/٤٩:

٣. على المجلس أن يستعرض اسلوب تحديد الاشتراكات على الدول المتعاقدة، بما يتماشى مع المادة ٦-٦ من النظام الداخلي، من أجل تحديد ما اذا كان ينبغي للأمين العام أن يطلب بصورة منتظمة الاشتراكات بأكثر من

عملة واحدة ابتداء من سنة ٢٠٠٨، في ضوء الحاجة إلى احتواء مخاطر تقلبات سعر الصرف بفاعلية وأيضا لتفادي فرض أعباء إدارية كبيرة على الدول المتعاقدة أو الأمانة العامة.

البند ٨: الميزانية البرنامجية للسنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠

٨-١ أحالت الجلسة العامة إلى اللجنة ميزانية السنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ للنظر فيها وتقديم توصيات بشأنها.

٨-٢ أحاطت اللجنة علما، في جلستها الثالثة، بمحتويات الميزانية للسنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ التي أحيلت إلى الفريق العامل المعني بالميزانية للنظر فيها.